

الحوكمة الإلكترونية لأهداف التنمية المستدامة

E-governance for the sustainable development goals

د/ عمر عبد الحفيظ أحمد عمر Dr Omar Abdel Hafiez Ahmed Omar جامعة الاسكندرية- جمهورية مصر العربية omar_13_6@yahoo.com

تاريخ القبول: 2021/08/01

تاريخ الاستلام: 2021/05/11

ملخص:

الحوكمة الإلكترونية، تعني استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) لتقديم الخدمات الحكومية، فهي تتمتع بلبعاد عدة: مثل الإستقرار السياسي وغياب العنف، السيطرة على الفساد. كما أنها تحقق مجموعة من الأهداف: مثل السرعة، تقليل التكاليف، الشفافية، تعزيز التواصل، بناء الثقة، تقليل الفساد. أما التنمية المستدامة، فهي تعني عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها. وهي تركز على أربعة أبعاد رئيسية، وهي: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي، والبعد الإداري، كما توجد عدة عوامل تساعد في عملية حوكمة أهداف التنمية المستدامة: مثل التنسيق بين كافة الجهات الفاعلة. وقد اختتمت الدراسة بجملة من النتائج والتوصيات: أبرزها ضرورة خلق نظام تحفيزي للدول الفقيرة ومتدنية الدخل لمساعدتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كلمات مفتاحية: الحوكمة- الإلكترونية- التنمية- المستدامة- أبعاد – أهداف- عوامل

Abstract:

E-governance is the use of information and communication technology (ICT) to provide government services. It has several dimensions and also achieves a set of goals.

As for sustainable development, it is the process of developing the land, cities and societies, as well as businesses, provided that it meets the needs of the present without compromising the ability of future generations to meet their needs. The sustainable development process rests on four main dimensions, there are several factors that help in the process of governance of the sustainable development goals

The study concluded recommendation, the need to create an incentive system for poor and low-income countries to help them achieve the goals of sustainable development.

Keywords: Governance - electronic - development - sustainable - dimensions - goals - factors.

مقدمة:

تعد الحوكمة هي الأساس لتحقيق حكم قائم على الشفافية والمساءلة والديمقراطية باتجاه تحقيق تنمية مستدامة وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين وتخفيض معدلات البطالة والفقر وتدعيم العدالة الاجتماعية ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وقد حاولنا إبراز أهمية تطبيق آليات وأبعاد الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة باعتبارها جوهر رفع قدرة وكفاءة الدولة وجعلها أكثر فعالية وعلى ذلك اعتبر التحدي الذي تواجهه المجتمعات هو خلق نظام يحفز ويدعم ويديم التنمية المستدامة.

وتوجد العديد من العوامل التي تساعد في حوكمة أهداف التنمية المستدامة؛ وهذه العوامل تتمثل في وجود رؤية لدى القيادة السياسية في البلدان للعمل على انفاذ عملية الحوكمة، والتنسيق والتعاون بين كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية، وتقييم مدى التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أولاً: إشكالية البحث:

يعتبر تطبيق الحوكمة أداة لتحقيق الشفافية ومكافحة الفساد مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتكمن إشكالية البحث في محاولة معرفة ما هو أثر تطبيق نظام الحوكمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ؟

ثانياً: أهمية البحث:

يعتبر موضوع الحوكمة من الموضوعات الحديثة الهامة التي تساهم في مكافحة الفساد وتحقيق الشفافية، كما يبرز البحث أهمية عملية الحوكمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مما يساهم بشكل كبير في تحقيق حياة أفضل للأجيال الحالية والأجيال القادمة من البشر.

ثالثاً: أهداف البحث:

- 1 - إبراز مفهوم الحوكمة الإلكترونية.
- 2 - بيان أبعاد الحوكمة الإلكترونية، وأهدافها.
- 3 - إبراز مفهوم التنمية المستدامة.
- 4 - بيان أبعاد التنمية المستدامة، وأهدافها.
- 5 - إبراز أهم العوامل التي تساهم في حوكمة أهداف التنمية المستدامة.

1- الحوكمة الإلكترونية

1-1- مفهوم الحوكمة الإلكترونية

مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة للمصطلح CORPORATE GOVERNANCE، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح، فهي: "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة"¹، وعلى الرغم من تعدد التعريفات التي أحاطت بالمفهوم، إلا أن التعريف الأشمل والأعم، فكان تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي عرف الحوكمة بأنها ممارسة السلطة الإدارية، والاقتصادية، والسياسية، لإدارة كافة شؤون الدولة، وهو ما يشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنون عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية، ويوفون بالتزاماتهم، ويوفقون بين اختلافاتهم، ويعرف الحكم الجيد على أنه الطريقة التي يتم من خلالها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية،

فاتهم للدولة، وجعل للحكم الجيد ثلاثة أبعاد: شكل النظام السياسي (الهياكل و المؤسسات)؛ إدارة العملية السياسية (اتخاذ القرارات من أجل استغلال موارد الدولة لتحقيق التنمية فيها)؛ وقدرة الحكومة على تخطيط وتنفيذ السياسات المناسبة².

أما الحوكمة الإلكترونية فيتم تعريفها على أنها "هي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) لتقديم الخدمات الحكومية، وتبادل معلومات معاملات الاتصالات، وتكامل مختلف الأنظمة والخدمات القائمة بذاتها بين الحكومة والمواطن، وبين الحكومة والشركات، وبين الحكومات وبعضها البعض، وكذلك عمليات الأقسام الإدارية والتفاعلات داخل إطار عمل الحكومة بأكمله"³.

فمن خلال الحوكمة الإلكترونية، يتم تقديم الخدمات الحكومية المتاحة للمواطنين بطريقة مريحة وتتسم بالفعالية والشفافية. والفئات الثلاث الرئيسية المستهدفة التي يمكن تمييزها في مفاهيم الحوكمة هي الحكومة والمواطنون والشركات. ولا توجد حدود واضحة في الحوكمة الإلكترونية.

2-1- أبعاد الحوكمة الإلكترونية

لقد طور البنك الدولي مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مدى جودة الحكم في دول العالم من قبل خبراء البنك الدولي، وهذا من خلال ستة أبعاد للحوكمة و التي تم قياسها كما يلي⁴:

أولاً: التصويت والمسؤولية (Voice and Accountability):

حيث يركز هذا المؤشر على مدى أو نطاق المساحة التي يستطيع فيها مواطن البلد من المشاركة في الحكومة، مثل حرية التعبير و حرية تكوين الإتحادات و الجمعيات وحرية الصحافة والإعلام.

ثانياً: الإستقرار السياسي وغياب العنف (Political Stability and Absence of Violence):

ويقاس هذا المؤشر إمكانية الحكومات في مواجهة عدم الإستقرار بوسائل غير دستورية أو عنيفة، ويتضمن سياسات الحث على العنف والإرهاب أو عكس ذلك.

ثالثاً: فعالية الحوكمة (Government Effectiveness):

ويركز هذا المؤشر على نوعية الخدمات العامة المقدمة ونوعية الخدمات المدنية ودرجتها.

رابعاً: النوعية التنظيمية (Regulatory Quality):

ويقاس هذا المؤشر قدرة الحكومة على إيجاد السياسات الصحيحة في مجال الخطط والتنفيذ والأدوات المناسبة للتنفيذ وبالشكل الذي يسمح للقطاع الخاص بالنمو والتطور.

خامساً: القاعدة القانونية (Rule of Law):

حيث يقيس هذا المؤشر مدى ثقة المؤسسات والشركات بقدرة الحكومة بقواعد المجتمع القانونية وإمكانية التنفيذ خاصة ما يتعلق بحقوق الملكية، والشرطة، والمحاكم وتعاملها مع الجرائم وأعمال العنف.

سادساً: السيطرة على الفساد (Control of Corruption) :

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة العاملين في القطاع العام على ممارسة أو الحصول على أموال خاصة ويتضمن ذلك الأرباح القليلة أو الضخمة.

3-1- أهداف الحوكمة الإلكترونية

أولاً: السرعة في إنجاز المهام:

أحد أبرز أهداف وفوائد الحوكمة الإلكترونية أنها تسرع إنجاز المهام؛ حيث أتاحت الهواتف الذكية والخدمات عبر الإنترنت إمكانية النقل الفوري لكميات كبيرة من البيانات في جميع أنحاء العالم. وهو الأمر الذي يعني أنه من الممكن أن تعمل الحوكمة الإلكترونية على تسريع إنجاز الخدمات⁵.

وهي تمكن الشركات والأفراد أيضاً من الحصول على المعلومات بشكل أسرع وفي أي لحظة من اليوم مقارنة بالماضي

ثانياً: تقليل التكاليف:

تسهم الحوكمة الإلكترونية في تقليل النفقات؛ إذ تستهلك الرسائل والسجلات المكتوبة وطريقة إنجاز الأشياء بالطريقة التقليدية الكثير من الوقت والجهد وإهدار الكثير من الأموال كذلك⁶.

ومن ثم فإن استبدال هذه الطرق التقليدية، واستخدام الهواتف الذكية والإنترنت يمكن أن يوفر الكثير من المال، وتلك واحدة من أبرز فوائد الحوكمة الإلكترونية.

ثالثاً: الشفافية:

الشفافية إحدى أهم فوائد الحوكمة الإلكترونية؛ التي تسهم في جعل جميع وظائف الأعمال شفافة، وتتيح الشفافية كذلك للمواطنين الاطلاع على جميع المعلومات التي يريدونها، وقتما يريدون، بنقرة على الفأرة أو بلمسة إصبع⁷.

رابعاً: تعزيز التواصل:

يمكن أن يؤدي تطبيق الحوكمة الإلكترونية أيضاً إلى تعزيز الاتصالات الأفضل بين الحكومة وقطاع الأعمال. وتلك ميزة يستفيد منها رواد الأعمال والشركات الناشئة على نحو مخصوص؛ إذ يمكنها أن تتواصل بفعالية وتنافس تلك الشركات الكبرى الموجودة في السوق؛ من أجل الحصول على صفقة ما⁸.

وهو الأمر الذي يعني أن إحدى فوائد الحوكمة الإلكترونية تقليل الاحتكار وإتاحة مساحة للجميع، كما أنها تعمل، وفي الوقت ذاته، على صنع سوق مفتوح وشفاف واقتصاد أقوى.

خامساً: بناء الثقة:

تساعد الحوكمة الإلكترونية في بناء الثقة بين الحكومات والمواطنين، وهي عامل أساسي في الحوكمة الرشيدة، التي تسعى إلى استخدام الاستراتيجيات القائمة على الإنترنت؛ لإشراك المواطنين بشكل عام⁹.

سادساً: الكفاءة التشغيلية:

تسهم الحوكمة الإلكترونية في رفع الكفاءة التشغيلية بشكل عام؛ فمن خلال استخدام التقنيات الحديثة يمكن أداء المهام وتقديم الخدمات بشكل أسرع وأكثر كفاءة، ناهيك عن أنها ستوفر الكثير من الوقت والجهد؛ ما يتيح توجيههما (الوقت والجهد) إلى مهام أخرى أكثر نفعاً وفائدة¹⁰.

سابعاً: المساءلة:

إذا قررنا أن الشفافية هي إحدى فوائد الحوكمة الإلكترونية فالمؤكد أن ذلك سيقودنا إلى المساءلة؛ فمن مستلزمات الشفافية أن تكون هناك مساءلة للحكومات في حالة ارتكابها خطأ ما¹¹.

ويعني هذا أن الحوكمة الإلكترونية تعمل، وإن بشكل غير مباشر، على تحسين الأداء، فشعور الحكومة بأنها موضوعة تحت نظر الشعب سيدفعها إلى تحسين الأداء بشكل مطرد. وهي لا تفعل ذلك مرغمة، بل على العكس، فهي نفسها التي أتاحت المعلومات للمواطنين أملاً في إعلامهم بكل شيء، ومنحهم الفرصة للاستدراك والتعديل

ثامناً: تقليل الفساد:

لا يجل بنا الحديث عن فوائد الحوكمة الإلكترونية من دون التطرق إلى تقليل الفساد إن لم يكن القضاء عليه؛ فإذا كنا نتعامل مع آلات صماء، وفي عصر رقمي أكثر ما يميزه هيمنة الرؤية، وكون كل شيء متاحاً ومعروفاً لدى الجميع، فهذا معناه أنه لم يعد للفساد فرصة ليعثر لنفسه على موطئ قدم¹².

2- التنمية المستدامة

أصبح مفهوم "التنمية المستدامة" محركاً سياسياً عالمياً يوجه مستقبل الأمم الاقتصادي والاستراتيجي، فمن خلال أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المسئول، أصبح للإنسان تأثيرات ضارة بالبيئة، وهو ما عرّض الأرض والأجيال المستقبلية للخطر، كما تتركز أبعاد عملية التنمية المستدامة في ثلاثة أبعاد، وهي البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي المؤسسي، والبعد البيئي التكنولوجي، ولقد اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015 أهداف التنمية المستدامة، وتتمثل هذه الأهداف في سبعة عشر هدفاً، وسنتناول كلاً من مفهوم عملية التنمية المستدامة وأبعادها وأهدافها وذلك من خلال التالي:

1-2- مفهوم التنمية المستدامة

تجدر الإشارة هنا إلى أن التنمية المستدامة تعاني من التراحم الشديد في التعريف والمعاني؛ فأصبحت المشكلة ليست غياب التعريف وإنما في تعدد وتنوع التعريفات نذكر أهمها:

فعرفها (جيمس سبيث) مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية المستدامة بأنها: "تنمية لا تكتفي بتوليد النمو وحسب، بل توزيع عائداته بشكل عادي أيضاً، وهي تجدد البيئة بدل تدميرها، وتمكن الناس بدل تهديمهم، وتوسع خياراتهم وفرصهم، وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم، إنها تنمية لصالح الفقراء والطبيعة والمرأة وتستند على النحو الذي يحافظ على البيئة، وهي تنمية تزيد من تمكين الناس وتحقيق العدالة فيما بينهم"¹³.

وعرفت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة التنمية المستدامة بأنها: "إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، والتغيير المؤسسي لتحقيق واستمرار وإرضاء الحاجات الإنسانية للأجيال الحالية والمستقبلية، بطريقة ملائمة من الناحية البيئية ومناسبة من الناحية الاقتصادية، ومقبولة من الناحية الاجتماعية"¹⁴.

وعلى ذلك فإن التنمية المستدامة تعني على الصعيد الاقتصادي: أنه على الدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول المتخلفة فتعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر، وعلى الصعيد الاجتماعي والإنساني فإنها تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني، ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الأرياف.

وعلى الصعيد البيئي؛ فهي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام العقلاني والأمثل للأراضي الزراعية وخاصة الموارد المائية. وأيضاً على الصعيد التكنولوجي هي نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة غير الملوثة للبيئة، والتي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، والتي تنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة لطبقة الأوزون

وأن القاسم المشترك لهذه التعريفات، أنه لكي تكون هناك تنمية مستدامة يجب ألا نتجاهل المحيط البيئي، وألا تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية، وإعطاء تحول تقني للقاعدة الصناعية والتكنولوجية السائدة¹⁵.

وكذلك التركيز على ضرورة الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، والحد من التدهور البيئي الناجم عن الطفرة الصناعية والعمرانية والسكانية، التي شهدتها العالم مؤخراً، وذلك من أجل ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2-2- أبعاد التنمية المستدامة

تتركز أبعاد عملية التنمية المستدامة في ثلاثة أبعاد، وهي البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي المؤسسي، والبعد البيئي التكنولوجي:

أ - البعد الاقتصادي:

يدور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، وتعمل التنمية المستدامة على تطوير التنمية الاقتصادية مع الأخذ في الحسبان التوازن البيئي على المستوى البعيد والقضاء على الفقر في جميع مراحل النشاط الاقتصادي (مرحلة توزيع واستخدام الموارد- الاستثمار- الانتاج - الاستهلاك - توزيع الدخل)¹⁶.

وبتمثل عناصر محور البعد الاقتصادي في الآتي:

- النمو الاقتصادي المستدام.

- كفاءة رأس المال.

- إشباع الحاجيات الأساسية.

- العدالة الاقتصادية.

- تقليص حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية وإيقاف تبديدها.

- المساواة في توزيع الموارد والخدمات.

- الحد من التفاوت في المداخل.

- تقليص الانفاق العسكري.

- معالجة التلوث ومسؤولية الدول المتقدمة عنه.

- تقليص تبعية الدول النامية¹⁷.

ب - البعد الاجتماعي والمؤسسي (البشري):

يشير هذا البعد إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر وإلى النهوض برفاه الناس، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية والأمن واحترام حقوق الإنسان، والمشاركة الفعلية في صنع القرار، والمساواة الاجتماعية في الاستفادة من الخدمات، ومكافحة الفقر، تمكين الاقليات الدينية والعرقية وتوعية الأفراد، السكن، التنوع الثقافي، استدامة المؤسسات، وتثبيت النمو السكاني، الاستخدام الكامل للموارد البشرية، والتأكيد على دور المرأة (الحكم الرشيد، التمكين، الشراكة)¹⁸.

ت - البعد البيئي التكنولوجي:

من أهم أهداف التنمية المستدامة هو إيجاد توازن بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي والمناخي، وحماية المحيط والاستغلال العقلاني للموارد والحفاظ على مصادر الثروة من أراضي ومياه وغابات وأنهار وبحار ونظم البيئية، وتنوع بيولوجي وحماية البيئة من التلوث ومكافحة التصحر، والحد من استخدام المبيدات الحشرية، وصيانة المياه¹⁹.

فتحقيق التنمية المستدامة رهين بمكافحة مظاهر التدهور البيئي السابقة الذكر، الذي يتحقق باعتماد الإجراءات الوقائية وتكثيفها. في الحقيقة لم يكن اعتماد الاعتبارات البيئية والاجتماعية جزء من المعطيات التي تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع خطط اقتصادية إنمائية، بما في ذلك تقييم الآثار البيئية للمشروع قبل البدء في تنفيذه الذي يعطي أبعاداً جديدة لقيمة الموارد واستخدامها على أساس تحليل تكلفة - فائدة، وما يترتب عن ذلك من فوائد اقتصادية، إضافة إلى الحفاظ على البيئة. ولذلك يجب:

- إعطاء سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالتخطيط لمؤسسات معنية بالبيئة للتقليل من المشاكل البيئية والحد من التدهور البيئي وزيادة استدامة النمو الاقتصادي

- إدخال مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية الخضراء في ثقافة المنتج والمستهلك، لتصبح المعايير البيئية من أهم الشروط التي يجب توافرها في السلعة حتى تدخل الأسواق ومنع السلع التي لا تراعي البعد البيئي، ووسم المنتجات (الإيزو)²⁰.

3-2- أهداف التنمية المستدامة

في اليوم الأول من يناير/ كانون الثاني 2016، بدأ رسمياً سريان أهداف التنمية المستدامة الـ 17 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي اعتمدها قادة العالم في سبتمبر/ أيلول 2015 في قمة أممية تاريخية.

وقد بُنيت أهداف التنمية المستدامة على نجاح أهداف التنمية المستدامة للألفية (MDGs)، وهي تهدف إلى الماضي قُدماً لإنهاء كافة أشكال الفقر. والأهداف الجديدة متفردة من ناحية أنها تدعو جميع الدول الفقيرة، والغنية ومتوسطة الدخل إلى العمل لتعزيز الرفاهية في ذات الوقت الذي تحمي فيه الكون. كما أنها تقر بأن إنهاء الفقر يجب أن

يمضي يد بيد مع الاستراتيجيات التي تبني النمو الاقتصادي وتعالج سلسلة من الحاجات الاجتماعية بما فيها التعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية، وتوفير فرص العمل، في ذات الوقت الذي يتم فيه معالجة التغيرات المناخية والحماية البيئية.

وتتمثل أهداف التنمية المستدامة في :

- الهدف 1: القضاء على الفقر.
- الهدف 2: القضاء التام على الجوع.
- الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية.
- الهدف 4: التعليم الجيد.
- الهدف 5: المساواة بين الجنسين.
- الهدف 6: المياه النظيفة والنظافة الصحية.
- الهدف 7: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة.
- الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد.
- الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية.
- الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة.
- الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة.
- الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج.
- الهدف 13: العمل المناخي.
- الهدف 14: الحياة تحت المياه.
- الهدف 15: الحياة في البر.
- الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية.
- الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

3- العوامل التي تساعد في حوكمة أهداف التنمية المستدامة

توجد عدة عوامل أساسية تساعد على حوكمة أهداف التنمية المستدامة، وهذه العوامل تتمثل في وجود رؤية لدى القيادة السياسية في البلدان للعمل على اتمام الحوكمة ، والتنسيق والتعاون بين كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية، وتقييم مدى التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وسنتناول هذه العوامل الثلاثة من خلال التالي:

3-1- الرؤية والقيادة

أولاً: بناء التزام وقيادة سياسية قوية تشمل الجميع :

يشترط لتحقيق ذلك العامل وجود الالتزام السياسي والقيادة القوية لتعزيز العمل على مستوى حكومي شامل ولضمان تماسك السياسات. ومن الضروري وجود الالتزام السياسي الصريح بتحقيق التنمية المستدامة، معبر عنه على أعلى المستويات ومدعوماً بالاستراتيجيات وخطط العمل والسياسات والتشريعات والتعليمات والحوافز، لتمكين جميع فروع ومستويات الحكومة من متابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة بطريقة متماسكة. كما تساعد القيادة السياسية

القوية في تأسيس إحساس لدى كيانات الحكومة والجهات الفاعلة الرئيسية أنها شريكة في العمل، وتسهيل اتخاذ تدابير اللازمة لتفادي تعارض السياسات في القطاعات المختلفة أو أن تقوّض بعضها البعض²¹.

ولدى العديد من الدول التزامات طويلة الأجل بتحقيق التنمية المستدامة والسياسات المتسقة؛ ففي السويد عزز تشريع "السياسات لغرض التنمية العالمية" اتساق السياسات منذ العام 2003، وتم ربط هذا الجهد بأهداف التنمية المستدامة عندما تم تجديد هذه السياسة في العام 2014. وفي دول أخرى، ما يزال الالتزام بالتنمية المستدامة في مهبه؛ ففي مصر، أدى التزام الحكومة سياسياً بتحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى تبني أول استراتيجية تنمية مستدامة في البلاد، والتي تُستخدم أيضاً في توجيه جهود الإصلاح الحكومي²².

ثانياً: صياغة رؤية استراتيجية طويلة الأمد وتنفيذها:

باعتمادهم رؤية العام 2030، التزم قادة العالم بـ "تنفيذ الأجندة بما فيه صالح الجميع، ولجيل اليوم وأجيال الغد". فالرؤية طويلة الأجل وأفاق التخطيط هما أمران ضروريان لدعم الاحتياجات الحالية والمستقبلية بطريقة متوازنة. كما أنهما أساسيان لضمان تجاوز الجهود المبذولة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة الدورات الانتخابية أو البرامج الحكومية أو التشكيلات الوزارية²³.

وقد تبنت الحكومات في جميع أنحاء العالم رؤى طويلة الأجل في وضع الاستراتيجيات وخطط التنفيذ لأهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، تبنت سلوفينيا وفنلندا وبلجيكا رؤى طويلة الأجل ذات جدول زمني يمتد لعام 2050 لتصميم استراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة. وفي أيرلندا، يندرج تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ضمن مشروع إيرلندا 2040، الذي حدد عشرة أهداف تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. وفي إطار نهج مبتكر يُلزم تحمل المسؤولية على المدى الطويل، أسست النرويج صندوقاً للأجيال القادمة حتى يعوضها عن خسارة عائدات النفط. وتسترشد جهود دول قارة إفريقيا لتحقيق التنمية المستدامة بأجندة العام 2030، بالإضافة إلى الالتزامات طويلة الأجل بموجب أجندة القارة للعام 2063، والتي تعرف بشعار "أفريقيا التي نريد"²⁴.

ثالثاً: تحسين مستوى إدماج السياسات:

التزمت الدول "بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة؛ الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بطريقة متوازنة ومتكاملة". ويعدّ إدماج السياسات أمراً أساسياً لتحقيق التوازن بين الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتباينة في كثير من الأحيان، وتحقيق أقصى قدر من التآزر والحد من التنازلات في جميع مراحل عملية صنع السياسات²⁵.

وتكمن أهمية ذلك في أمرين: أولاً، تجنب تحقيق تقدم في أحد الأهداف على حساب هدف آخر؛ فمثلاً، إنتاج الغذاء (الهدف الثاني) وإنتاج الطاقة (الهدف السابع) يمكن أن يتنازعا على نفس مصدر الماء (الهدف السادس) أو الأرض (الهدف الخامس عشر)، وثانياً، لضمان توافق السياسات المحلية مع الأهداف المتفق عليها دولياً²⁶.

وما جرى تسجيله في العديد من البلدان يشير إلى الحاجة لتحديد المهام واتخاذ التدابير اللازمة لدعم إدماج السياسات وكذلك الأطر الاستراتيجية أو المؤسسية التي تسمح بظهور منطق جديد للتعاون بين القطاعات وتحديد الأولويات المشتركة. وقد اتخذت المؤسسات الوطنية تدابير مختلفة لتبني التنمية المستدامة في عملها ومواءمة أهداف كل قطاع مع أهداف التنمية المستدامة. وهو ما نجده في كل من المكسيك والنرويج وباراغواي. وبدورها، تستخدم الدنمارك سياسة

الشراء العمومي المراعي للبيئة لتعزيز الاستدامة البيئية. وكذلك تستخدم البلدان أسلوب التقييم المسبق للأثر لتحقيق تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المقترحات السياسية والتشريعية. وهو ما تقوم به بلجيكا، حيث أدمجت في العام 2014 أداة لتقييم الأثر المستدام لدى قياس تقييم الأثر التنظيمي²⁷.

ولإدماج السياسات ضرورة كذلك في مواءمة الموارد، العامة والخاصة والمحلية والدولية، لدعم التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي زيادة إدماج السياسات وتحسين مستوى تماسكها في البلدان المانحة إلى تعزيز أثر الموارد التي تبذل لدة تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تعضيد السياسة الضريبية للسلع والخدمات الممولة من جهات المساعدة الإنمائية الرسمية²⁸.

3-2- التنسيق بين كافة الجهات الفاعلة

أولاً: التأكد من اتباع نهج تنسيق يشمل كافة الجهات الحكومية:

تستدعي الطبيعة المتكاملة لأهداف التنمية المستدامة آليات تنسيق للسياسات والمؤسسات على مستويات عدة. وبالنظر إلى احتمالية التعارض بين مختلف المصالح فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فهناك حاجة إلى وضع آليات تنسيق مناسبة قادرة على التنبؤ بالتضارب بين السياسات والتعامل معه. وتكمن ضرورة آليات التنسيق بأنها تمكن الوزارات وجهات القطاع العام وبقية أصحاب المصلحة من المشاركة بكفاءة وتخصيص المسؤوليات والموارد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة²⁹.

وقد تبنت الدول مسارات مختلفة لتنسيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. حيث شكل بعضها لجان أو آليات جديدة (مجموعات وزارية وبين وزارية دائمة ووحدات استراتيجية)؛ بينما قامت دول أخرى بتسخير مؤسسات وأفراد وموارد تعمل خصيصاً على تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وما تزال بعض الدول تبحث عن ترتيبات أكثر ملاءمة لدعم جهودها الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة³⁰.

وأظهرت التجربة أن آليات التنسيق لا يمكن أن تكون فعالة إلا إذا تجاوزت حيز تبادل المعلومات. ويتمثل أحد الممارسات الجيدة الناشئة في تزويد آليات التنسيق بمهام واضحة للتنبؤ باختلاف وتضارب السياسات الناشئة عن مصالح القطاعات المختلفة وإيجاد الحلول لها.

ثانياً: التعاون مع الجهات الحكومية على مستوى المناطق المحلية:

تشدد أجندة عام 2030 على أن "تعاون الحكومة والمؤسسات العامة عن كثب على التنفيذ مع الجهات الإقليمية والمحلية". وتشير التقديرات إلى أن 65 في المائة من الغايات المائة وتسعة وستين الكامنة في أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر لن تتحقق دون المشاركة والتنسيق مع الحكومات المحلية والإقليمية³¹.

فالحكومات الإقليمية والمحلية ضرورية لتقديم مجموعة واسعة من الخدمات العامة بالإضافة إلى إحداث التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فقد كانت الحكومات المحلية مسؤولة عن 59.3 في المائة من إجمالي الاستثمارات العامة في العام 2015 في جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وحوالي 40 في المائة في جميع أنحاء العالم³².

وفي ألمانيا والمكسيك، تدعم الحكومة الاتحادية جهود الحكومات والبلديات الإقليمية لدمج أهداف التنمية المستدامة في سياساتها وإجراءاتها ووضع استراتيجيات التنمية المستدامة الخاصة بها. أما في كندا، فتعاونت الحكومة مع المقاطعات والأقاليم والبلديات لوضع الاستراتيجية الوطنية بشكل يراعي أجندة 2030، كما وقعت اتفاقيات معها في المناطق التي تخضع لولايتها القضائية، مثل تلك التي تتعلق بالبنية التحتية المراعية للبيئة والنقل. وفي الهند، تلعب كل من الولايات والأقاليم الاتحادية دوراً محورياً في تصميم وتنفيذ ومراقبة السياسات التنموية والمبادرات. وبالتالي فهي محركات مهمة لجهود البلاد في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة³³.

ثالثاً: إشراك طائفة واسعة من أصحاب المصالح:

تؤكد أجندة 2030 على أن "جميع الدول وأصحاب المصالح سيعملون تحت شراكات تعاونية لتنفيذ هذه الخطة". وتتأصل العقبات الرئيسية أمام تماسك السياسات، في التصورات المتباينة حول التحديات والأولويات فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. ويتطلب التنفيذ المتسق لأهداف التنمية المستدامة آليات حوار ومشاركة، يمكن للحكومات وأصحاب المصلحة من خلالها التعاون لتحديد التحديات المشتركة ووضع الأولويات والمساهمة في تشكيل القوانين واللوائح ومواءمة السياسات والإجراءات وحشد الموارد من أجل التنمية المستدامة³⁴.

إن تمكين المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة يعني أن يحصلوا على فرص للوصول إلى عملية صنع القرار بشكل عادل ومتكافئ من أجل الموازنة بين مناقشات السياسة وتجنب الاستيلاء على السياسات العامة من قبل مجموعات المصالح الضيقة؛ ففي فنلندا، تعدّ الالتزامات التشغيلية من بين الأدوات الرئيسية لتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين وخلق الفرص للمنظمات والمواطنين النشطين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بجهود مجتمعي، وفي لوكسمبورغ، كان لإطلاق "مقياس السياسة العادلة"، وهو تقرير صادر عن المنظمة الوطنية الراعية للمنظمات غير الحكومية، وما أعقب ذلك من مناقشات في البرلمان، دوراً في تحديد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة. بينما تطبق إندونيسيا، بدورها، مبدأ شراكة يقوم على الثقة المتبادلة والمشاركة والشفافية والمساءلة للعمل مع أربعة منصات تشاركية: الحكومة والبرلمان؛ منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام؛ الأعمال الخيرية والعمل؛ والأكاديميين³⁵.

3-3- تقييم مدى التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

أولاً: تحليل وتقييم أثر السياسات والتمويل:

من خلال تبني أجندة 2030، أكدت الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة أنها "ماضية سويةً على الطريق نحو تحقيق التنمية المستدامة، ومكرسةً جهودها الجماعية لتحقيق التنمية العالمية". ومع تزايد الترابط العالمي، يتعين على الحكومات تكثيف الجهود وتبني آليات لتنبؤ ومعالجة الآثار الحتمية لسياساتها في آفاق التنمية المستدامة ورفاه الشعوب في البلدان الأخرى³⁶.

وفي هذا السياق، من الضروري التركيز على الآثار السلبية المحتملة على الدول النامية، ولا سيّما تلك الأشد احتياجاً، كالدول الأقل تنميةً والدول ذات الدخل المنخفض والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول ذات الحدود المغلقة النامية والدول الهشة التي تعاني من النزاعات المسلحة. تستعين العديد من البلدان بأدوات تقييم تأثير السياسات، بالإضافة إلى الإجراءات التي تجري بشكل منتظم لتقييم وتحليل وتحديد الآثار المحتملة للسياسات. ففي ألمانيا، تخضع جميع المقترحات الخاصة بالقوانين واللوائح الجديدة لتقييم أثر الاستدامة. ومن خلال أداة على شبكة الإنترنت يتمكن صانعي

السياسات من تقييم تأثير الاقتراح التنظيمي على كل هدفٍ من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وترجمتها إلى مستهدفات وطنية. كما تعمل عدة دول على تحسين العمليات والمبادئ التوجيهية لتقييم الأثر، لمواءمة السياسات مع أهداف التنمية المستدامة، والنظر بشكل أكثر منهجية في الترابط بين إجراءات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستويات المحلية والدولية. فعلى سبيل المثال، نسّقت هولندا إطار التقييم المتكامل الخاص بها مع أهداف التنمية المستدامة لبحث الآثار المحتملة في الدول النامية في وقت مبكر من عملية صياغة سياسات وتشريعات جديدة³⁷.

ثانياً: تعزيز أنظمة الرصد والإبلاغ والتقييم:

يعتبر صنع القرار المبني على بيانات علمية موثوقة ومناسبة، عنصراً حاسماً في تعزيز تماسك السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويتطلب التنفيذ المتسق لأهداف التنمية المستدامة آليات لرصد ما يتم إحرازه من تقدم، وتقديم التقارير إلى الجهات المسؤولة والرأي العام، وتوفير التغذية الراجعة حتى يتم تعديل الإجراءات والسياسات القطاعية في ضوء الآثار السلبية المحتملة أو غير المقصودة. مثلاً لدى سويسرا نظام شامل لرصد التنمية المستدامة تطبقه منذ العام 2003، وهو يعرف اختصاراً باسم MONET وقامت في 2016 بتعديل النظام لمراعاة التوحيد بين أهداف التنمية المستدامة والاستراتيجية السويسرية للتنمية المستدامة. وما يهم بالأمر هو أن الإطار المفاهيمي لهذا النظام يتبنى نهجاً شمولياً، ويكفل أن يقوم نظام المؤشر بدمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة والتفاعلات فيما بينها. كما تشمل المؤشرات أيضاً بيانات "البصمة"، حول أثر استخدام سويسرا وتوزيعها للموارد البيئية والاقتصادية والاجتماعية في بلدان أخرى. وفي كولومبيا، يقوم نظام الرصد (والتقييم) الوطني SINERGIA بتتبع مؤشرات العمليات والمخرجات والنتائج في خطة التنمية الوطنية³⁸.

وقد لاحظ تقييمٌ أولي لمدى التماسك بين مقاصد التنمية المستدامة (169 مقصداً) وخطة التنمية الوطنية وجود 92 مستهدفاً له إجراءات مماثلة في خطة التنمية الوطنية للفترة 2014 إلى 2018³⁹.

خاتمة:

تناولت من خلال هذه الدراسة فكرة الحوكمة الإلكترونية لأهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال بيان مفهوم عملية الحوكمة الإلكترونية، وأبعادها الستة، كما بينت أهداف عملية الحوكمة الإلكترونية، ثم بينت مفهوم عملية التنمية المستدامة، وأبعادها، كما تناولت أهداف عملية التنمية المستدامة، ثم أبرزت العوامل التي تساعد في حوكمة أهداف التنمية المستدامة؛ والتي تتمثل في الرؤية والقيادة، التنسيق بين كافة الجهات الفاعلة، وأخيراً تقييم مدى التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ثم اختتمت الدراسة بمجموعة من النتائج والاقتراحات وذلك على النحو التالي:

أولاً: النتائج:

- 1 - تساهم الحوكمة الإلكترونية، في تقديم الخدمات الحكومية المتاحة للمواطنين بطريقة مريحة وتنسجم بالفعالية والشفافية.
- 2 - للحوكمة الإلكترونية عدة مؤشرات وأبعاد مثل القضاء على الفساد، الإستقرار السياسي وغياب العنف.
- 3 - يحقق استخدام الحوكمة الإلكترونية العديد من الأهداف مثل السرعة في إنجاز المهام وتقليل التكاليف المستخدمة.

- 4 - تتركز أبعاد عملية التنمية المستدامة في ثلاثة أبعاد، وهي البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي المؤسسي، والبعد البيئي التكنولوجي.
 - 5 - تتركز أهداف التنمية المستدامة في ضمان القضاء على الفقر وضمان حياة أفضل للأجيال الحالية والمستقبلية.
 - 6 - توجد عدة عوامل أساسية تساعد على حوكمة أهداف التنمية المستدامة، وهذه العوامل تتمثل في وجود رؤية لدى القيادة السياسية في البلدان للعمل على اتمام الحوكمة، والتنسيق والتعاون بين كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية، وتقييم مدى التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ثانياً: الاقتراحات:

- 1 - خلق البيئة الاجتماعية والمؤسسية الداعمة لعملية الحوكمة لتهيئة المناخ المناسب لتطبيقها واعتمادها.
- 2 - ضرورة تفعيل مبدأ الشفافية في نشاطات الجهاز الحكومي، ويمكن أن يتم ذلك عن طرق سن قوانين تلزم المؤسسات الحكومية بالإفصاح عن كل المعلومات الضرورية حول نشاطاتها.
- 3 - التوسع في سن القوانين التي تزيد من مساحة الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، والمساواة أمام القانون.
- 4 - لابد من خلق نظام تحفيزي للدول الفقيرة ومتدنية الدخل لمساعدتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويكون ذلك مثلاً بتخصيص صندوقاً أو أكثر من صناديق أهداف التنمية المستدامة لمساعدة تلك الدول.
- 5 - ضرورة وضع آلية دولية لعقاب الدول التي لا تلتزم بتطبيق عملية التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها، وأساس ذلك وحدة المصير لكل دول العالم.

- الهوامش:

- ¹ يوسف محمد حسن، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، القاهرة، بنك الاستثمار القومي، يونيو/ حزيران 2015.
- ² الاتحاد الدولي للاتصالات، تقرير قياس مجتمع المعلومات، موجز تنفيذي، جنيف، عام 2010.
- ³ مجلة عصر التكنولوجيا، الحوكمة الإلكترونية والتحول الرقمي- الجزء الثاني، متاح على الرابط التالي، تاريخ الزيارة 22 أبريل/ نيسان 2021.

<https://www.ebnywana.net/post/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D9%83%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A1-%D8>

⁴ Kraay, & Daniel, K. Art , Growth without Governance. Washington: world bank institute . (2005)

- ⁵ أبو بكر الهوش، الحوكمة الإلكترونية- الواقع والأفاق، القاهرة، مجموعة النيل العربية، عام 2020.
- ⁶ جبريل حسن العريشي، الحوكمة الإلكترونية واستراتيجيات تطبيقها، الرياض، جامعة الملك سعود، عام 2010م.
- ⁷ محمد علواني، فوائد الحوكمة الإلكترونية- ثورة تخالف المألوف، موقع رواد الأعمال، منشور بتاريخ 28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، تاريخ الزيارة 23 أبريل/ نيسان 2021.

<https://www.rowadalaamal.com/>

- ⁸ علا الخواجه، الفرص والتحديات أمام تطبيق نموذج الحوكمة الإلكترونية في مصر، مؤتمر مواجهة تحديات الإصلاح الاقتصادي في مصر، القاهرة، مركز الدراسات المالية والاقتصادية، جامعة القاهرة، عام 2005.
- ⁹ أبو بكر الهوش، الحوكمة الإلكترونية- الواقع والأفاق، مرجع سابق.

- ¹⁰ على لطفي، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، مؤتمر الحكومة الإلكترونية السادس "الإدارة العامة الجديدة والحكومة الإلكترونية، دبي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عام 2007، ص 4.
- ¹¹ محمد علواني، فوائد الحوكمة الإلكترونية- ثورة تخالف المؤلف، مرجع سابق.
- ¹² على لطفي، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 4.
- ¹³ دونانو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، دمشق، سوريا، عام 2003، ص 88.
- ¹⁴ عبد الرحمن محمد عبد الرحمن، التنمية البشرية ومعوقات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، عام 2007، ص 7.
- ¹⁵ اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عام 1989.
- ¹⁶ عبد السلام أديب، أبعاد التنمية المستدامة، مجلة الحوار المتمدن، العدد 333، عام 2002، تاريخ الزيارة 22 أبريل/ نيسان 2021.
<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=4305>
- ¹⁷ خديجة بن طيب هديات، و لطيفة بنيوب، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة"، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، الجزء الأول، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة 7-8 أبريل/ نيسان 2008، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر عام 2008، ص 263:284.
- ¹⁸ عبد السلام أديب، الحوار المتمدن، مرجع سابق.
- ¹⁹ صالح صالحي، " التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للشورة البترولية في الجزائر ". التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، الجزء الأول، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة 7-8 أبريل/ نيسان 2008، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، عام 2008، ص 867:884.
- ²⁰ عامر طراف، و حياة حسنين، المسؤولية الدولية والمدنية في قضايا البيئة والتنمية المستدامة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، عام 2012.
- ²¹ شبكة حلول التنمية المستدامة، البدء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المدن، دليل أصحاب المصلحة، عام 2016، تاريخ الزيارة 23 أبريل/ نيسان 2021.
<http://unsdsn.org/wp-content/uploads/2016/07/9.1.8.-Cities-SDG-Guide.pdf>
- ²² سارة فيسون، كارينا ليندبرج، و إرنهستو سوريا موراليس، حوكمة أهداف التنمية المستدامة- كيف يمكن قيادة دفة تحقيقها بأسرع ما يمكن، مجلة دبي للسياسات، تاريخ الزيارة 23 أبريل/ نيسان 2021.
<https://dubaipolicyreview.ae/ar/>
- ²³ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول العالم، أهداف التنمية المستدامة، تاريخ الزيارة 25 أبريل/ نيسان 2021 .
<https://www.eg.undp.org/content/egypt/ar/home/sustainable-development-goals.html>
- ²⁴ سارة فيسون، كارينا ليندبرج، و إرنهستو سوريا موراليس، حوكمة أهداف التنمية المستدامة، مرجع سابق.
- ²⁵ الياس أبو جودة، التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 78 أكتوبر/ تشرين الأول 2011.
- ²⁶ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، أهداف التنمية المستدامة، مرجع سابق.
- ²⁷ سارة فيسون، كارينا ليندبرج، و إرنهستو سوريا موراليس، حوكمة أهداف التنمية المستدامة، مرجع سابق.
- ²⁸ الياس أبو جودة، التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مرجع سابق.
- ²⁹ الأمين العام للأمم المتحدة، تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، عام 2020، تاريخ الزيارة 30 إبريل/ نيسان 2021.
<https://www.un.org/sg/ar/content/chapter-ii-promotion-sustained-economic-growth-and-sustainable-development>

³⁰ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية، الدورة 29، الدوحة- قطر، الفترة من 13-16 ديسمبر/ كانون الأول 2016، تاريخ الزيارة 30 ابريل/ نيسان 2021.

https://stage.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/e_escwa_29_11_a_0.pdf

³¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، المرجع سابق.

³² منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/ منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، عام 2016، تاريخ الزيارة 23 ابريل/ نيسان 2021.

https://www.uclg.org/sites/default/files/global_observatory_of_local_finance_part_i-ii.pdf

³³ سارة فيسون، كارينا ليندبرج، و إرنستو سوريا موراليس، حوكمة أهداف التنمية المستدامة، مرجع سابق.

³⁴ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، أهداف التنمية المستدامة، مرجع سابق.

³⁵ سارة فيسون، كارينا ليندبرج، و إرنستو سوريا موراليس، حوكمة أهداف التنمية المستدامة، مرجع سابق.

³⁶ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، أهداف التنمية المستدامة، مرجع سابق.

³⁷ سارة فيسون، كارينا ليندبرج، و إرنستو سوريا موراليس، حوكمة أهداف التنمية المستدامة، مرجع سابق.

³⁸ سارة فيسون، كارينا ليندبرج، و إرنستو سوريا موراليس، حوكمة أهداف التنمية المستدامة، مرجع سابق.

³⁹ شعبة التنمية المستدامة، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية

المستدامة، دليل لإعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية، عام 2018، تاريخ الزيارة 29 ابريل/ نيسان 2021.

https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/18061VNR_Handbook_Ar.pdf